مجلس الوزراء هنأ القيادة السياسية والشعب بحلول العام الميلادي الجديد

3 آلاف دينار القيمة الرمزية لقسائم مدينة «المطلاع»

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مترئسا جلسة مجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر امس في قصر بيان برئاسة الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أنس الصالح بما يلي:

بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد 2019 يرفع مجلس الوزراء إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد والشعب الكويتي الكريم أسمى آيات التهاني والتبريكات، سائلا المولى عز وجل أن يجعل العام المقبل عام خير وبركه ورخاء على وطننا العزيز وعلى الأمتين العربية والإسلامية وأن يعم السلام والأمن والاستقرار على العالم أجمع.

كما هنأ مجلس الوزراء كلا من مريم عقيل السيد هاشم العقيل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، ود.خالد علي محمد الفاضل وزير النفط ووزير الكهرباء والماء، وسعد إبراهيم سعد الخراز وزير الشؤون الاجتماعية، وفهد علي زايد الشعلة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية بمناسبة تعيينهم في مناصبهم الجديدة بالحكومة متمنين لهم كل التوفيق والسداد لكل ما فيه خير ومصلحة بلدنا الكويت، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلها إخوانهم الوزراء السابقون المستقيلون متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح.

في ضوء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في متابعة ملف الشهادات الدراسية المزورة، فقد استعرض مجلس الوزراء التقرير الثاني للجنة المكلفة بدراسة وفحص الشهادات الدراسية للموظفين المواطنين والمقيمين، وقد تضمن التقرير أعداد الشهادات التي تم فحصها حتى تاريخ تسليم التقرير وموضحا به الشهادات الصحيحة منها وغير الصحيحة، واستمع المجلس بهذا الصدد إلى شرح قدمه وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي رئيس اللجنة أوضح فيه الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، حيث تم الانتهاء من مراجعة 6050 شهادة وتمت إحالة الشهادات المزورة إلى النيابة العامة وجار التنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع وديوان الخدمة المدنية لتحديد الإجراءات القانونية بشأن من ثبت تزوير مؤهلاته الدراسية بعد مراجعتها بشكل دقيق.

الانتهاء من مراجعة 6050 شهادة وتمت إحالة المزورة منها إلى النيابة العامة

كما أشاد بتعاون الجهات الحكومية المعنية مع وزارة التعليم العالي بهذا الشأن لاسيما جهود وزارة الداخلية والتي أسفرت مؤخرا عن إلقاء القبض على أحد المشتبه بهم في قضية الشهادات المزورة والفارين إلى أحد الدول المجاورة وبعد التنسيق تم تسلمه عبر منفذ المطار من قبل الانتربول صباح الأربعاء الماضي.

وقد أشاد مجلس الوزراء بالجهود المخلصة التي تقوم بها اللجنة وجميع الجهات المعنية مؤكدا على استمراره بالعمل على التأكد من صحة جميع الشهادات المزورة واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين.

كما بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة، واطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة.

وبناء على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بإعادة النظر في تخفيض ثمن قسائم الرعاية السكنية لمشروع المطلاع حيث يبلغ عدد الأسر المستفيدة من المشروع أكثر من 28 ألف أسرة.

فقد اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن تعديل قرار مجلس الوزراء الخاص بتحديد الثمن الرمزي لقسائم الرعاية السكنية في مشروع المطلاع، وقرر المجلس الموافقة على خفض الثمن الرمزي للقسائم ليصبح سعر المتر (7,500 د.ك) وسعر القسيمة بمساحة (400م2) 3000 د.ك (ثلاثة آلاف دينار كويتي لا غير) لكامل القسيمة بدلا من 5000 آلاف دينار أسوة بمشروع جابر الأحمد.

وأعلنت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري أنه بناء على توجيهات سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ودعمه للقضية الإسكانية فقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض القيمة الرمزية للقسائم في مدينة المطلاع السكنية من 5 آلاف دينار الى 3 آلاف دينار.

وقالت د. بوشهري في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء في قصر بيان إن المؤسسة العامة للرعاية السكنية رفعت الى مجلس الوزراء دراسة بشأن القيمة الرمزية للقسائم في مدينة المطلاع السكنية التي يتحملها المواطن.

وأشارت إلى أن عدد المستفيدين من هذا التخفيض اكثر من 28 ألف أسرة كويتية مؤكدة حرص «السكنية» على دعم المواطنين وتخفيف الأعباء المالية عن كاهلهم لاسيما في المدن الإسكانية الحديثة والحدودية.

وتوجهت بالشكر الى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء على دعمه المتواصل للقضية الإسكانية وأبنائه المواطنين.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن صادق تعازيه وصادق مواساته إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بضحايا حادث سقوط مروحية تابعة للمركز الوطني للبحث والإنقاذ والذي أسفر عن استشهاد أفراد طاقمها سائلا المولى عز وجل أن يتغمد شهداء هذا الحادث الأليم بواسع رحمته ومغفرته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم جميل الصبر وحسن العزاء.

المزرم رئيساً لمركز التواصل الحكومي والودعاني مديراً لـ«تكنولوجيا المعلومات»

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح موافقة مجلس الوزراء على نقل طارق المزرم من منصب وكيل وزارة الإعلام ليكون رئيسا لمركز التواصل الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدرجة وكيل وزارة.

وأضاف الصالح في تصريح لـ«كونا» عقب انتهاء الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء في قصر بيان أن مجلس الوزراء وافق على نقل هيا الودعاني من منصب الأمين العام للجهاز المركزي للمناقصات العامة لتكون مديرا عاما للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

إدانة التفجيرين الإرهابيين في ليبيا ومصر

أدان مجلس الوزراء التفجير الإرهابي الذي استهدف وزارة الخارجية في جمهورية ليبيا الشقيقة مؤخرا، والذي أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الأبرياء، وأكد مجلس الوزراء على موقف الكويت المناهض للعنف والإرهاب بكل صورة وأشكاله، وأعرب عن وقوف الكويت إلى جانب جمهورية ليبيا الشقيقة وتأييدها في كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها. كما أدان مجلس الوزراء استنكاره الشديدين لحادث التفجير الإرهابي الذي استهدف حافلة سياحية بمحافظة الجيزة في جمهورية مصر العربية الشقيقة والذي أسفر عن مقتل وجرح عدد من الأبرياء، ودولة الكويت تؤكد أهمية مضاعفة الجهود الدولية للتصدي لمثل هذه الحوادث مؤكدة على وقوف الكويت إلى جانب جمهورية مصر العربية الشقيقة وتأييدها في كل ما تتخذه من خطوات في تعزيز أمنها واستقرارها وحماية شعبها الشقيق والمقيمين على أرضها، معربا عن خالص التعازي وصادق المواساة لأسر الضحايا وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل، كما أعرب المجلس عن خالص التعازي وصادق المواساة لضحايا العاصفة الاستوائية التي ضربت الفلبين سائلا المولى أن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

أكد أن الديبلوماسية الكويتية مازالت ثابتة على مبادئها الأساسية

العتيبي: قضايا عديدة تسعى الكويت لإيجاد حلول لها خلال العام الثاني لعضويتها في مجلس الأمن

السفير منصور العتيبي

نيويورك ـ كونا: قال مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي ان الكويت حققت «إنجازات ديبلوماسية مهمة» خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي عام 2018 بفضل تمسكها بثوابتها ومبادئها في الدفاع عن الأمة العربية وحقوقها وقضاياها الى جانب جهودها الرائدة في دعم العمل الإنساني واحلال السلام في الشرق الأوسط.

وأضاف العتيبي في لقاء مع «كونا» ان الكويت عادت الى مجلس الأمن بعد مرور 40 عاما على عضويتها الأولى (1978 الى 1979) لتتبوأ مقعدا غير دائم عن «مجموعة آسيا والباسيفيك» وشغل المقعد العربي الذي تتناوب عليه الدول العربية.

وشدد العتيبي بمناسبة انتهاء العام الأول 2018 على عضوية الكويت في مجلس الأمن على ان الديبلوماسية الكويتية ما زالت ثابتة على مبادئها الأساسية.

وتابع ان الكويت استطاعت خلال عضويتها في المجلس تحقيق إنجازات ديبلوماسية هي ثمار للقواعد والأسس الديبلوماسية التي أرساها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قائلا انه «كان للكويت خلال عامها الأول من عضويتها في مجلس الأمن بصمات في العديد من الملفات لاسيما الملفات المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط».

ورأى العتيبي «انه ليس من السهل أن تبدأ دولة عضويتها في مجلس الأمن برئاسة المجلس في ثاني شهر من توليها العضوية وهو ما حصل مع الكويت الأمر الذي شكل تحديا لنا الا ان توجيهات الوزير ونائب الوزير وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية والوفد الدائم في نيويورك مكنت الكويت من الاضطلاع بمسؤولية رئاسة المجلس بنجاح واقتدار».

وأضاف «ان الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن في فبراير 2018 تميزت باعتماد المجلس 5 قرارات و4 بيانات صحفية وعقد المجلس 33 اجتماعا، فيما سعت الكويت الى إبراز القضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية وهي القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقضايا الإنسانية وتفعيل الديبلوماسية الوقائية وأدوات منع نشوب النزاعات والوساطة وتحسين أساليب عمل المجلس وشكلت تلك الأولويات الأربع خريطة طريق لعمل الوفد في مجلس الأمن».

وأضاف انه كان للكويت إسهامات عديدة فيما يتعلق بالقضايا والملفات العربية في المجلس ففيما يتعلق بالشأن السوري «فإن الكويت اضطلعت إلى جانب مملكة السويد بمسؤولياتهما بصفتهما حاملي القلم للملف الإنساني السوري في المجلس من خلال العمل على إصدار قرار عن المجلس لوقف إطلاق النار في سورية لتمكين وصول المساعدات الإنسانية وإجلاء المصابين وهو القرار 2401 الذي تم اعتماده بالإجماع بعد مشاورات ومفاوضات مكثفة مع كافة أعضاء مجلس الأمن».

الكويت اضطلعت إلى جانب السويد بمسؤولياتهما من خلال العمل على إصدار قرار لوقف إطلاق النار في سورية لتمكين وصول المساعدات

سنواصل متابعة الملف اليمني ونأمل أن يتم التوصل إلى تسوية في القريب العاجل

الكويت ساهمت عام 2018 بمبلغ 50 مليون دولار لدعم برامج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

وتابع انه علاوة على اعتماد القرار 2401 خلال الرئاسة الكويتية فقد اعتمد المجلس بتاريخ 13 ديسمبر القرار رقم 2449 الذي تقدمت به الكويت مع مملكة السويد والذي يقضي بتجديد ولاية عمل آلية وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود لمدة 12 شهرا.

وفيما يتعلق بالملف اليمني اكد العتيبي «ان الكويت تولي اهتماما خاصا لهذا الملف لاسيما أنها استضافت جولة من مشاورات السلام اليمنية في عام 2016 لأكثر من 3 أشهر، كما أدت الكويت دورا محوريا في المجلس خلال المفاوضات التي أدت إلى إصدار المجلس القرار 2451 الخاص باليمن قبل عدة ايام والبيان الرئاسي حول الوضع الإنساني في اليمن وذلك في شهر مارس 2018».

وأضاف العتيبي ان الكويت واصلت متابعتها الحثيثة للملف اليمني وجددت دعمها لحل هذه الأزمة سلميا وفق المرجعيات الثلاث وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاسيما القرار 2216 كما أدت الكويت دورا داعما للمشاورات اليمنية الأخيرة التي عقدت في السويد.

وأفاد بأن الكويت قدمت دعما لوجستيا عبر توفير طائرة لنقل جزء من المشاركين في المفاوضات من صنعاء إلى ستوكهولم، كما ساهمت في تخفيف المعاناة الإنسانية في هذا البلد العربي وقدمت مبلغ 250 مليون دولار لوكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة المتخصصة في عام 2018 لتحسين الوضع الإنساني في اليمن.

واكد ان الكويت ستواصل متابعة هذا الملف املا بأن يتم التوصل إلى تسوية بين الأشقاء اليمنيين في القريب العاجل.

وعن القضية الفلسطينية التي تقع على سلم أولويات الكويت في مجلس الأمن قال العتيبي «سعينا إلى إصدار قرار عن المجلس لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وعلى الرغم من حصول ذلك القرار على تأييد 10 دول فإنه وللأسف لم يمر نتيجة لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ومع ذلك فإن الكويت استمرت في دفاعها عن القضية الفلسطينية في مجلس الأمن وتم اعتماد القرار الذي تقدمنا به في الجمعية العامة بأغلبية أصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة».

وشدد على أن موقف الكويت ثابت وواضح ازاء دعم الأشقاء الفلسطينيين ودعم قضيتهم العادلة وحقوقهم المشروعة لاسيما أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وهناك مواقف مبدئية وثابتة تستند الى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وعلى الصعيد الإنساني، أفاد العتيبي بأن الكويت ساهمت عام 2018 بمبلغ 50 مليون دولار لدعم برامج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) وضمان استقرار وضعها المالي كي تتمكن من مواصلة عملها في توفير سبل العيش الأساسية والرعاية والحماية للاجئين الفلسطينيين والحفاظ على كرامتهم وصون حقوقهم.

واكد ان الكويت أدت دورا حيويا في الدفاع عن القضايا العربية في المجلس وشاركت بفعالية في جميع الاجتماعات التي ناقشت القضايا العربية الأخرى مثل العراق وليبيا والسودان والصومال ولبنان.

وأوضح ان هذا النشاط الكويتي امتد إلى أبعد من الحدود العربية اذ كان للكويت دور محوري في تسليط الضوء على قضية أقلية الـ«روهينغيا» بعد ان قادت الكويت مع كل من المملكة المتحدة وبيرو أعضاء مجلس الأمن أول زيارة ميدانية للمجلس إلى بنغلاديش وميانمار للاطلاع على أوضاع لاجئي أقلية «روهينغيا».

وأفاد بأن الكويت وفرت طائرة خاصة لنقل أعضاء المجلس إلى كلا البلدين لاسيما ان قضية «روهينغيا» تعد من اولويات الكويت خلال فترة عضويتها في المجلس انطلاقا من ايمانها بالدبلوماسية الإنسانية ودفاعها عن القضايا الإسلامية.

وقال العتيبي «نسعى إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن خلال عضويتنا وإضفاء مزيد من الشفافية في عمل المجلس وذلك من موقع رئاسة الكويت لأحد الأجهزة الفرعية للمجلس وهو الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى كما تترأس الكويت لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار 1533 الخاصة بجمهورية الكونغو الديموقراطية وهي أحد أنشط اللجان في المجلس».

وعن التوقعات خلال العام الثاني لعضوية الكويت في مجلس الأمن قال العتيبي ان امام الكويت قضايا عديدة تشكل تحديات للأمن والسلم الدوليين وتسعى لإيجاد الحلول لها.

وأضاف «نرى بعض القضايا المدرجة على جدول اعمال مجلس الأمن لاسيما العربية تتجه إلى حالة من الاستقرار».

وذكر انه من المقرر أن تترأس الكويت مجلس الأمن مرة أخرى في شهر يونيو 2019 معربا عن الأمل بان تكون هذه الرئاسة ناجحة كما كانت خلال الفترة الأولى.

وقال ان الكويت ستعمل خلال عامها الثاني على مواصلة الجهود وبذل مساعيها الحميدة للمساهمة مع شركائها وأصدقائها في اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

الصندوق الكويتي موّل 950 مشروعاً بـ 20 مليار دولار خلال 56 عاماً

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أنه موّل أكثر من 950 مشروعا لدعم القضايا التنموية في الدول النامية بقيمة 20 مليار دولار أميركي على مدى 56 عاما.

وأوضح المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر في بيان صحافي بمناسبة مرور 57 عاما على انشائه أن الصندوق بات الذراع التنموية للبلاد وشريكا مع العديد من دول العالم إذ قدم مساعدات لنحو 106 دول في السنوات الأخيرة.

عبدالوهاب البدر

وأضاف البدر أن الصندوق بات شريكا أساسيا في دعم المسيرة التنموية في بعض الدول النامية سواء عن طريق المساعدات أو القروض التي تقدمها الكويت ويشرف عليها الصندوق لإقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة منها.

وأشار إلى دعم الصندوق للعديد من القضايا والأزمات الدولية الكبرى كأزمة اللاجئين السوريين ونقص تمويل الأونروا وإعادة إعمار لبنان وغزة والعراق منوها باستضافة البلاد أخيرا مؤتمر الكويت الدولي لإعادة اعمار العراق الذي جمع خلاله حوالي 30 مليار دولار من الدول المشاركة. وأفاد بأن عملية التنمية في الوقت الحالي تتطلب جهودا وتعاونا بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق، مبينا أن استراتيجية عمل الصندوق أصبحت تتضمن تمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبين أن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن تخفيض نسبة الفقر وتعزيز قطاعات الزراعة للإسهام في الأمن الغذائي والصحة والتعليم فضلا عن تقديم المساعدة للدول المنكوبة بالأوبئة والكوارث الطبيعية وغيرها الناشئة عن الحروب.

وقال البدر انه ومنذ عام 1987 يمول الصندوق نفسه ذاتيا ويحقق أرباحا صافية من عوائد أنشطته ويقوم بتقديم مساعدات محلية لدعم موارد بعض المؤسسات الحكومية في البلاد كشراء سندات بنك الائتمان الكويتي عام 2002 بقيمة 500 مليون دينار وبفائدة 2٪ سنويا لمدة 20 عاما.

وأشار إلى أن الصندوق يستقطع 25٪ من أرباحه الصافية السنوية ويقوم بتحويلها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها، مبينا أن المبالغ المدفوعة منذ السنة المالية (2004/2003) في هذا السياق بلغت حتى الآن نحو 339 مليون دينار.

ونوه بمساهمات الصندوق في دعم العديد من الأنشطة والمبادرات المحلية مثل إطلاق برنامج لتدريب المهندسين الكويتيين حديثي التخرج ومبادرة (كن من المتفوقين) وتشجيع الاستشاريين والمقاولين والموردين الكويتيين على المشاركة في تنفيذ المشروعات.

فريق الغوص يرفع المخلفات الضارة من جزيرة أم النمل

تمكن فريق الغوص الكويتي بالمبرة التطوعية البيئية بالتعاون مع نادي الهمم الشبابي من تنظيف جزيرة أم النمل ورفع المخلفات الضارة للبيئة البحرية وذلك ضمن المرحلة الثانية من تنظيف الجزيرة.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل في بيان صحافي إن مشروع تنظيف جزيرة أم النمل من المشاريع التي ينفذها الفريق بشكل دوري، مبينا أن الجزيرة تعتبر من الجزر المهمة بيئيا كونها محمية طبيعية في جنوب جون الكويت.

وذكر الفاضل أن فريق العمل استخدم عدة وسائل للوصول الى الجزيرة نظرا لضحالة مياه الحدود البحرية، مشيرا إلى أنه تم استغلال حالة الجزر لدخول الجزيرة من البر للبدء بعملية التنظيف.

وأوضح أن الفريق استطاع رفع المخلفات البلاستيكية والصلبة ووضع لافتة ممنوع دخول المركبات للجزيرة عند مدخلها، مضيفا «أن الجزيرة بدت أفضل من السابق وتمكنت من استعادة حياتها الفطرية» نظرا لمنع الصيد والتخييم في جون الكويت.